فله درهم وعلى هذا ليس من هذا الباب لان الفعل المشتغل
بالسببي لو سلط على السابق لم ينصبه لانه لا يصح عمل ما
بعد الفاء السببية فيما قبلها كما لا يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما
قبلها وقال سيبويه هذا الكلام جملتان اي الزانية محذوف
المضاف اي حكم الزانية والزاني والخبر محذوف اي فيما
يتلى عليكم بعد وفاء فاجلدوا فصيحة اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
كل واحد منهما ففقد الرابط المشترط في باب الاشتغال وذلك لان
الجملة الثانية مستقلة براسها فلا يعمل شيء منها في شيء مما تقدم
عليها ولذلك قالوا انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل
محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال
محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقدم معموله عليه فتقول
زيدا ضربا له لان الضمير في المثال ليس معمولا له وانما هو من جملة
بل من جملة اخرى اذ اللام للتبيين والتقدير ارادتي له وقوله
والا فالمختار النصب يعني وان لا يقدر احد هذين التقديرين
في الاية فالمختار النصب لقرينة الطلب التي هي من اقوى
قرائن النصب قال الرضي وتقدير المبرد اقوى لسلامته
من الاضمار الذي في تقدير سيبويه وفي التحذير عطفا
اما على الظ

١٧٤

اما على الظرف الاول من قوله وقياسا في النداء واما على الثاني
من قوله وفي المضمر عاطفا على شريطة التفسير فالمراد بالتحذير
تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه وهو اي التحذير اسم
معمول يشمل المقصود وغيره نحو احذر زيدا وبالجملة يشمل
كل اسم معمول بعامل بتقدير اتق مخرج لما هو معمول الملفوظ
نحو اضرب زيدا واتقوا النار والمقدر وغير اتق نحو اياك في
جواب من قال من اكرم تحذيرا منه ان كرر نحو الاسد الاسد وتحذيرا
مما بعده اي مما بعد الاسم المعمول اذ ذكر ما بعد المعمول
بواو العطف نحو اياك والاسد ومعناه على ما ذكر في المفصل
اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك و
بعضهم يقدر ذلك بقولك اتق تلف نفسك والاسد
ثم حذف الفعل وفاعله اعني اتق ثم المضاف الاول وانيب
عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث وهذا معنى مستقيم
لكنه لا ينطبق على قوله ان المحذر عنه هو ما بعد المعمول اذ المحذر
منه على هذا التقدير هو نفس معمول الفعل لا بعده او ذكر من
نحو اياك من الاسد او عن نحو اياك عن الاسد وتقدير باعد هنا اوضح
اولى من تقدير اتق كما لا يخفى مع جواز حذفهما اي من وعن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1